Warith Scientific Journal

اثر السلوك الريعي في كفاءة اداء الانفاق العام وانعكاساته على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2020

The impact of rentier behavior on the efficient performance of public spending and its implications for economic growth in Iraq for the period 2003-2020

هاني مالك عطشان العسكري
Hani Malik Atshan ALAskari
مديرية تربية ذي قار , ذي قار , العراق
Dhi Qar Education Directorate, Dhi Qar, Iraq
haniimalekk@gmail.com
07813465348

المستخلص

في البلدان النفطية يمارس الانفاق العام ادواراً متعددة على النشاط الاقتصادي, اهمها كونه محرك للنمو, والاستقرار الاقتصادي, واداة لتوزيع إيرادات المورد النفطي على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي , وشرائح المجتمع المختلفة فضلا عن كونه الاداة الرابطة بين تقبات اسعار النفط واتجاه الدورة الاقتصادية في هذه البلدان . وعليه تحاول هذه الورقة كشف وتحليل العلاقة الديناميكية بين ثلاثية النفط, والانفاق العام والنمو الاقتصادي , معبراً عنه بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003 – 2020) عبر الاستعانة بالبيانات والجداول الاحصائية. وقد اظهرت نتائج التحليل ان للأنفاق العام الممول بالإيرادات النفطية دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي , وان النمو الاقتصادي هو متغير تابع للأنفاق العام وليس العكس .

الكلمات المفتاحية : الاقتصادات الريعية , النمو الاقتصادي , الانفاق العام , سياسات الاصلاح .

Abstract

In oil-producing countries, public spending exercises multiple roles on economic activity, the most important of which is that it is an engine for economic growth and stability, and a tool for distributing oil resource revenues to various sectors of the national economy and different segments of society, as well as being the tool linking oil price fluctuations and the direction of the economic cycle in these countries. Therefore, this paper attempts to uncover and analyze the dynamic relationship between the oil triad, public spending and economic growth, expressed in GDP at constant prices, in the Iraqi economy during the period (2003-2020) through the use of statistical data and tables. The results of the analysis showed that public spending financed by oil revenues has an influential role in economic growth, and that economic growth is a variable dependent on public spending and not vice versa.

Keywords: Rentier economies, economic growth, public spending, reform policies.

1- المقدمة:

لقي تعثر عملية التنمية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية الكثير من الاهتمام إلى حد ظهور نماذج تحليل ودراسات تتصدى لتلك المشكلة. وقد افصحت هذه الدراسات عن تجربة أحد البلدان الغنية بالذهب وكانت تجربته مثيرة للاستغراب, إذ أصبح بعد استخراج الذهب وتصديره افقر مما كان عليه قبل ذلك, ثم تكررت هذه الظاهرة في بلدان اخرى وبأشكال مختلفة لتصل في بعض الحالات إلى حد اثبات العلاقة العكسية بين الثراء بالموارد الطبيعية ومعدلات النمو الاقتصادي. وفي البلدان النفطية افصحت التجارب الاقتصادية عن نماذج نمو فريدة من نوعها حيث يعد الانفاق الحكومي الممول بالإيرادات النفطية محركاً لمعظم القطاعات الاقتصادية كونه الاداة الرئيسية لتوزيع الريع النفطي حتى اصبحت جميع الفعاليات الاقتصادية سواء التي يقوم بها القطاع العام او الخاص تتكل على موارد الريع النفطي بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق رواتب موظفي الدولة. وهو ما ادى الى وجود تلازم بين حركة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية في هذه البلدان. ان تجربة العراق كافية لتوضيح الدور السلبي للريع النفطي, والاضرار بالنمو الاقتصادي.

فعندما تترفع موارد النفط يقود ذلك الى صعود الاستهلاك على حساب الاستثمار, وفي حقب الهبوط تكون التضحية بالإنفاق الاستثماري وينصرف الجهد لإدامة النفقات الجارية في الموازنة واستقرار المستوى المعيشي للأسر العراقية .

2. هيكلية البحث.

2.1اهمية البحث

للإنفاق العام في الاقتصاد العراقي اهمية كبيرة نظراً لما تضطلع به الحكومة من ادوار اقتصادية, واجتماعية من جهة واعتماد النفقات الحكومية كقناة لتوزيع موارد الريع النفطي من جهة اخرى حيث ان هذه الادوار سمحت للدولة بتوسع نفقاتها العامة بما يتجاوز المبررات المنطقية لهذا الانفاق الذي قاد الى وجود اتجاهات غير مرغوبة انعكست على النمو والاستقرار الاقتصادي.

2.2هدف البحث

يهدف البحث الى التحقق من دور الانفاق العام في ادامة زخم النمو الاقتصادي في اقتصاد ريعي تعد فيه موارد النفط الخام مصدر التمويل الاساس لذلك الانفاق. وذلك من خلال التطرق الى طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ومعرفة قنوات التأثير المفترضة بين انماط الانفاق العام وانماط النمو الاقتصادي .

2.3فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مؤداها ان نموذج النمو في الاقتصاد العراقي المرتبط بعوائد الايرادات النفطية غير قادر على توليد نمو اقتصادي مستدام نظراً لتسلل الاضطرابات المستمرة في اسواق النفط العالمية الى فروع البنية المالية للموازنة العامة. وما تسببه هذه الاضطرابات من اختلال في هيكل الايراد النفطي مصدر التمويل الاساس .

2.4مشكلة البحث

يخلف الانهيار في اسعار النفط الخام للاقتصاد العراقي حلقات انكماشية خطيرة تطال معظم قطاعاته , بسبب الارتباط المباشر للاقتصاد المحلي بما تشهده اسواق النفط من دورات الرواج والانكماش نتيجة اضطراب الاقتصاد العالمي والتدهور الامني والسياسي الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط وبعض البلدان المصدرة للنفط. وتؤكد العديد من الدراسات ان الموازنة العامة اصبحت الناقل الاخطر لصدمات السوق النفطية الى الاقتصاد المحلي. الامر الذي يلزم الحكومة انتهاج سياسات تهدف الى عزل الموازنة عن النفط وتقلباته المستمرة.

3. المبحث الاول : الانفاق العام في الاقتصادات الريعية تأصيل نظري.

3.1 الانفاق والنمو الاقتصادي في سياق النظرية الاقتصادية.

تناولت العديد من الابحاث والدراسات علاقة الانفاق بالنمو الاقتصادي لاسيما بالبلدان النامية وحاولت هذه الدراسات تفسير وتطوير نظرية النمو الاقتصادي في هذه البلدان, وتم التركيز على دور العناصر المحركة للنمو الاقتصادي وكان الانفاق الحكومي احد ابرز تلك العناصر, وافصحت النظرية الاقتصادية الكلية الى وجود علاقة بين الانفاق الحكومي, والنمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي. لكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة هي محل جدل ونقاش بين مختلف المدرس الاقتصادية (Alshahrani 2014 : 7) Alsadiq &. فقد بين الاقتصادي ادولف فاجنر بان اتجاه السببية في العلاقة المذكورة ينطلق من الناتج المحلي الإجمالي الى الانفاق الحكومي حيث ان الزياد في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي الى اتساع نشاط الدولة, وزيادة الانفاق الحكومي بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في متوسط الناتج المحلي للفرد, وحسب قانون فاجنر يعد الانفاق الحكومي متغيراً داخلياً ودالة في النمو الاقتصادي. اما النظرية الكينزية فأشارت الى وجود علاقة موجبة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي حيث تؤدي الزيادة في الانفاق العام الى زيادة الدخل القومي بصورة مضاعفة من خلال ميكانيكية المضاعف وبحسب هذه الفرضية يعد الانفاق العام متغيراً خارجياً يسبب النمو الاقتصادي في الدخل القومي, وعليه فان سببية العلاقة تأخذ المسار الذي يمتد من الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي(sabih ., 2015:98)

اما في الدراسات التجريبية الحديثة التي تناولت تفسير العناصر المولدة للنمو الاقتصادي والتي استندت في معظمها على نماذج سولو وبارو ورومر فقد اوضحت ان تحقيق النمو الاقتصادي المستمر لا يتحقق إلا عن طريق العوامل الخارجية كالتقدم التكنلوجي, والنمو السكاني وبذلك فان نظرية سولو لا تعول على ادوات السياسة المالية (الانفاق الحكومي , والضرائب) في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي (alhusseini, 2012:6).

وفي سياق نظرية روبرت بارو فيعتقد بان نمو الناتج المحلي الاجمالي يرتبط عكسياً بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي مضيفاً بان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يخلق تشوهات عديدة على الاستثمار, والنمو الاقتصادي دون حدوث تغيرات ايجابية (Hasnul, , :,2016, 2). اما نماذج النمو الداخلي والتي ظهرت على يد كل من بول رومر وروبرت لوكاس فقد قامت بالتركيز على العناصر الداخلية المولدة للنمو الاقتصادي والتي تتعدى لتشمل راس المال البشري (التعليم والخبرة والتدريب) ,والمعرفة وانشطة البحث, والتطوير والابتكار, ووفقاً لهذه النماذج لا يقتصر راس المال على المعنى المادي فقط وانما يأخذ بنظر الاعتبار راس المال البشري, والخبرة العلمية ذات العائد المتزايد وهكذا فان دالة الانتاج تخضع لثبات العائد على راس المال بدلاً من تناقصه ويعني ذلك ان العائد المتناقص على راس المال المادي يعوض بالعائد المتزايد على راس المال البشري, كما ان التقدم التكنلوجي وفقاً لهذه النظريات لا يعتبر متغير خارجي وانما يتولد عن عمليات داخلية حيث ذات الحوافز الدافعة للوحدات الاقتصادية للاستثمار في راس المال المادي تدفعها ايضاً للبحث عن التقدم العلمي, والتكنلوجي ولكون راس المال البشري والمعرفة, والتقدم التكنلوجي هي المحركات الاساسية للنمو الاقتصادي فان ذلك يسمح لأدوات السياسة المالية في التأثير على قرار الوحدات الاقتصادية (الافراد والشركات) الخاصة بالاستثمار او في تعزيز راس المال البشري, والمعرفة والبحث والتطوير وهذا يعني ان للأنفاق الحكومي تأثيراً على تراكم عوامل الانتاج او على انتاجية العوامل الكلية ومن ثم على النمو الاقتصادي (alhusseini, 2012:6).

3.2 العقلية الريعية : واتجاهات الانفاق العام.

تتسم النفقات العامة في الاقتصاديات النفطية بانها متنامية بشكل كبير سواء كان هذا التزايد معبراً عنه بأرقام مطلقة ام نسب مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي لأجل تحقيق اهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول واشباع الحاجات العامة . وهناك عدة اسباب لزيادة الانفاق العام في هذه البلدان اهمها (Al-Taie,2011:68) .

أ- إن عدد السكان في هذه الدول في تزايد مستمر بسبب تحسن الوضع الصحي والمعاشي فيها مما انعكس ايجاباً على زيادة عدد السكان ومن ثَمَّ زيادة النفقات العامة، وإن ارتفاع معدلات النمو السكاني كان مصاحباً لتركز معظم أفراد المجتمع في سن العمل، وتتبع هذه الدول سياسة توظف تتسم بأنها غير خاضعة لمبدأ الاقتصاد في التكاليف مما انعكس على زيادة معدلات التوظف فيها وتعد هذه الزيادة عنصراً مستقلاً عن أي زيادة في الطلب على مخرجات الحكومة والقطاع العام، وهي تمثل هدفاً سياسياً واجتماعياً وبخاصة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية عالية مما يؤدي بالنتيجة الى ظهور بطالة مقنعة مصحوبة بتزايد الإنفاق العام على الاجور والمرتبات والمعاشات وغيرها من المزايا العينية.

ب- سهولة الحصول على الموارد المالية، فنظراً لما تملكه هذه الدول من موارد استخراجية (النفط) وبسبب أهمية تلك الموارد الريعية التي تكتسبها عن طريق الطلب العالمي المتزايد عليها من قبل الدول الصناعية الكبرى، فإن هذا الأمر جعل الأموال تتدفق على خزائن تلك الدول الريعية بسهولة وغزارة مما دفعها الى التوسع في الإنفاق العام لأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية .

ج- متطلبات النهوض بالواقع التنموي لها دور كبير في زيادة النفقات العامة في الدول النفطية إذ إن الواقع الاقتصادي لهذه الدول المتمثل بما لديها من إمكانات وموارد هائلة أتاح لها التوجه نحو وضع خطط انفجارية للتنمية الاقتصادية لما شهدته هذه البلدان من تخلف اثناء العقود المنصرمة وكما هو الحال في الدول الريعية النفطية، فوجود احتياطيات النفط وامكانية تصديرها مقابل أسعار تفوق أضعاف تكلفة إنتاجها يحقق ريعاً ضخماً لها بحيث يجعلها قادرة على دعم متطلبات الإنفاق لكافة فعاليات المجتمع واحتياجاته.

د- كان للقدرة العالية على الاقتراض، دور فعال في تشجيع الدول الريعية على التوسع في الإنفاق العام لما يوفره هذا العامل من أموال طائلة بدون أي جهد يذكر، بسبب ما تنتهجه المصارف الأجنبية من سلوك متمثل بتقديم كافة التسهيلات الإئتمانية وتذليل كافة العقبات أمام هذه الدول في مجال منح القروض بشروط ميسرة أو بدون شروط لكونها دولاً قادرة على السداد والوفاء بالتزاماتها في أي وقت لما تملكه من موارد مما أدى الى تفاقم حجم الأموال المقترَضة وتفاقم الديون وخدماتها وارتفاع الفوائد، حيث وجهت هذه الأموال الى التوسع في الإنفاق العام بشكل كبير ومبالغ به بحيث فاق مستواه مستوى الناتج المحلي الإجمالي في أغلب تلك الدول.

3.3 النمو ومظلة الانفاق العام في الاقتصاديات الريعية ديناميكيات التلازم والارتباط.

شهدت البلدان النفطية خلال المدة من 1960 الى 2000 معدلات نمو اقل من مجموعة البلدان النامية والبلدان غير المصدرة للنفط رغم ما تحقق لهذه البلدان من غزارة الايرادات النفطية (Anshasy ,2012:2). وخلال المدة (2000- 2015) حققت اسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً فقد تجاوزت ولأول مرة حاجز 20 دولار منذ عام 1986 واستمرت بالارتفاع حتى لامست عتبة 100دولار كمتوسط سنوي في عام 2008 لتشهد الاسعار استقراراً نسبيا حتى عام 2014 قبل ان يطالها انخفاض عام 2015 وقد تراكمت لدى الدول النفطية فوائض نفطية كبيرة (mohammed,2015:105). ولم تنتهج هذه البلدان السياسات المناسبة

للتحول من الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية الى اقتصاديات تعتمد على العمل والانتاج وتنويع الصادرات وتحويلها الى اصول يتولد عنها نمو اقتصادي مستدام. لكن هذا التحول لم يحدث واصبحت نماذج النمو السائدة في هذه البلدان تعتمد على تدفق الايرادات النفطية التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال قناة الانفاق الحكومي والذي هو في الغالب انفاق جاري استهلاكي يتعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام. اما انشطة القطاع الخاص فلا تزال بعد اربعة عقود من تصدير النفط الخام ترتكز في ثلاث مجالات رئيسة هي المقاولات, والخدمات, واستيراد السلع الاجنبية , وقد ساعد الانفاق الحكومي الضخم في اوقات الطفرات النفطية القطاع الخاص لتحقيق الارباح السريعة, حيث ان معظم المواطنين هم موظفون لدى الدولة في قطاع مترهل قليل الكفاءة الانتاجية وهم يتقاضون رواتب تنفق جلها في طلب استهلاكي من مخرجات القطاع الخاص (Al-Khater, 2015, :25).

لذا فالقطاع الخاص مستفاد من الانفاق الحكومي الرأسمالي بصورة مباشرة عبر المقاولات, والمشتريات الحكومية وبصورة غير مباشرة من الانفاق الجاري عبر رواتب واجور القطاع العام التي تشكل لاحقا طلباً استهلاكياً على منتجات القطاع الخاص, ومع حدوث الطفرة النفطية وارتفاع الانفاق الرأسمالي يذهب جزء كبير من رؤوس الاموال, والاستثمارات المتولدة عن هذه الطفرات الى قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا الخدمات بشكل خاص الامر الذي يؤدي الى مزاحمة قطاع السلع المتاجر بها دوليا وهي خدمات لا تساهم في تنويع الصادرات, ولا يتولد عنها قيم مضافة عالية للإنتاج ,ولا نمو قابل للاستدامة بعد انقضاء الطفرة النفطية (Ahmad & Masan, 2015 :100).

هذه الانماط من الانفاق الحكومي عززت من نماذج نمو منحازة بطبيعتها الى التركز في قطاع السلع غير المتاجر بها دولياً لتحقيق الارباح السريعة المدعومة بالطفرات النفطية والانفاق الحكومي, ان الاعتماد على استثمارات رخيصة التكلفة ومعلومة الربحية معتمدة على عمالة اجنبية متدنية الاجر في اسواق محلية شبه احتكارية بدلاً من الدخول في سوق صادرات اجنبية تنافسية تتطلب مهارات فنية وادارية عالية وعمليات ابتكار وتطوير من اجل البقاء في دائرة المنافسة يؤدي في نهاية انقضاء الطفرة النفطية الى انخفاض الانتاجية في القطاعين العام والخاص (Al-Khater,2015:25). وقد اثبتت الحقائق ان الاعتماد على مصدر خارجي متقلب الاسعار يرتبط بتقلبات السوق العالمي اي ان سعره يحدد بقوى خارجة عن قدرة الاقتصاد الوطني عليه فان الايراد العام يبقى عرضة للتقلب وعدم الثبات تبعا لتقلبات أسعار النفط عالميا مما يهدد بعدم القدرة على ثبات واستقرار مصدر التمويل الاكبر للإنفاق العام نظرا لعدم وجود الرؤية المستقبلية لأسعار النفط في السوق الدولية. وفي العراق هناك عامل اخر لا يقل اهمية عن الأسعار يؤثر على الايراد النفطي وهو الكميات المنتجة التي لاتزال منخفضة مقارنة بما يملكه البلد من احتياطي نفطي هائل. فعندما تنخفض موارد النفط ينصرف الجهد الحكومي للإدامة النفقات الجارية في الموازنة العامة واستقرار المستوى المعيشي للأسر العراقية وعندما تترفع الايرادات النفطية يقود ذلك الى صعود الاستهلاك والاستثمار الخدمي البعيد عن الكفاية الانتاجية ويتطبع الاقتصاد على التعايش مع المغالاة في اسعار صرف العملة الوطنية وما يؤدي الى تسلل المرض الهولندي الى القطاعات الانتاجية .

ومن جهة اخرى فان الدور السلبي لتوزيع موارد الريع النفطي يكمن في ازاحة انشطة السلع المتاجر بها لصالح الخدمات لأن المواطنين يجدون في القطاع العام فرص العمل والرواتب المجزية وتجد الشركات الاستثمار في انتاج السلع والخدمات التي تستجيب للطلب الاستهلاكي والاستثماري الخدمي اكثر جدوى وربحية من انتاج السلع المتجهة للتصدير ولذا فان الاستثمار في هكذا مشاريع لا يصبح هدفاً لتنويع القاعدة الانتاجية وتنويع الصادرات اي ان جدوى الاستثمار من جهة العائد والمخاطرة يتحيز نحو السلع والخدمات غير المتاجر بها بحكم عدم تعرضها للمنافسة. اما استثمارات القطاع العام والتي اغلبها ترتكز على موارد النفط والغاز وبحكم الميزة النسبية التي تساعدها على التنافس فان هذه الموارد تتجه للتصدير وبالرغم مما حققته هذه الموارد من ايرادات غزيزه تدفقت على الموازنات العامة في العراق إلا ان هذه الموارد لم يتم استثمارها بالشكل الذي يساعد على تنويع القاعدة الانتاجية, والخروج من الهيمنة الريعية التي تطبعت عليها الموازنة والاقتصاد اذا لا يزال النمو يعتمد على الانفاق الحكومي الممول بالمورد النفطي (ali,2012:87) .

لقد جذب تعثر التنمية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعة اهتمام الكثير من الدراسات التي تصدت لتلك المشكلة وقد ظهرت عدة فرضيات لتفسير هذا الاخفاق التنموي اولى هذه الفرضيات هي فرضية المرض الهولندي والتي تفيد بان صادرات المورد الطبيعي تؤدي الى وفرة العملة الاجنبية الامر الذي يتسبب بارتفاع قيمة العملة المحلية مقترناً بانخفاض السعر النسبي للسلع المتاجر بها الى السلع غير المتاجر بها ويؤدي ذلك الى انخفاض القدرة التنافسية الدولية للبلد المصدر, وتقليص نسبي في قطاع الانتاج السلعي لصالح المستوردات الاجنبية .

اما الفرضية الثانية فرضية لعنة الموارد او مفارقة الوفرة والتي تنطلق من ملاحظة المبالغة في الانفاق الحكومي دون تحسب لتقلبات مصدر الايراد وبما ان هذه الانفاق عندما يرتفع لا يمكن تخفيضه بسهولة فان الانفاق الجاري يرتفع هو الاخر مع كل قفزة تحققها الموارد النفطية بسبب الميل الواطئ للادخار من المورد الطبيعي ويزداد تعرض البلد للازمات المالية تبعاً لذلك ويضطر للاقتراض حين تهبط الإيرادات النفطية لتامين هذا المستوى المرتفع من الانفاق الحكومي الذي ولدته طفرت النفط الايجابية وهكذا يتم التغافل تدريجيا عن مقتضيات التنمية . وفي سياق هذه الفرضية يتواتر التأكيد على اضرار السلوك الريعي وهو مفهوم مصاديقه كثيرة من بينها اندفاع الافراد المحموم نحو الكسب السريع ومراكمة ثروات من مزاولة انشطة هامشية لا تتطلب رؤوس اموال ولا مخاطرة وبعيدة عن الميادين التي تخدم التنمية او مشكوك في جداها على مستوى الاقتصاد الكلي كما

ان السلوك الريعي في سياق هذا التنظير يطغى على الجهاز الاداري للدولة ومن مظاهره سوء الادارة والفساد المالي والاداري والذي يمتد الى المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة (ali,2016: 17).

4. المبحث الثاني :النمو وانماط الانفاق العام ومظلة الريع النفطي في الاقتصاد العراقي.

عمقت الهيمنة النفطية في الاقتصاد العراقي العلاقة بين اتجاهات الانفاق العام الممول بالإيرادات النفطية واداء النمو الاقتصادي , واصبح الانفاق العام قاطرة النمو في الاقتصاد العراقي , وادة لتوزيع الريع النفطي على مختلف قطاعات الاقتصاد وشرائح المجتمع العراقي , لكونه القناة الرابطة بين تقلبات اسعار النفط ودورة الاقتصاد المحلي التي تعتمد على المورد النفطي في تحريك عجلة الاقتصاد عبر الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري . وسنحاول في هذا المبحث بيان هذه الانماط من العلاقة بين النمو الاقتصادي وقيود المورد النفطي وما تسببه من انحراف في اتجاه الانفاق العام بعيداً عن تحقيق اهداف النمو والاستقرار.

4.1: تحليل مؤشرات الناتج اداء النمو الاقتصادي.

يعد حجم الناتج المتولد في الاقتصاد مؤشرا للنمو الاقتصادي الحقيقي فإذا كان الناتج يتغير باتجاه الزيادة يطلق على ذلك (النمو الاقتصادي) اما إذا كان التغير باتجاه التناقص يدعى ذلك (الأنكماش الاقتصادي) ويعكس مؤشر النمو الاقتصادي نوعا ما تنوع القاعدة الأنتاجية في الاقتصاد, وكذلك مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي. ومن خلال معطيات الجدول ادناه يمكن الوقوف على اداء النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003 -2020). يلاحظ من الجدول (1) إن الاقتصاد العراقي قد شهد حالة من الأنتعاش او الازدهار إذ اتجه الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع لمعظم سنوات المدة (2003 -2020) . وحقق معدلات نمو سنوي متباينة ومتناسبة مع تباين أسعار النفط العالمية التي مارست تأثيراً مباشراً على القطاع النفطي مقابل انخفاض نسبة تأثيرها على القطاع غير النفطي, غير ان مقارنة معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام في الاقتصاد العراقي مع معدلات اسعار النفط السنوية الواردة في جدول (1) نجد ان هذه العلاقة طردية بين هذه المتغيرات أي ان معدلات النمو السالبة في الناتج المحلي الإجمالي او في الانفاق العام يقابلها حتماً انخفاض في معدل سعر البرميل السنوي في السنة نفسها أو السنة التي سبقتها . حيث يلاحظ من تفحص بيانات الجدول ادناه أن مقدار الناتج المحلي الاجمالي بلغ (26990.2) مليار دينار عام 2003 وارتفع إلى (48678.0) مليار دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (80.3%) واستمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع ووصل (155982.3) مليار دينار عام 2008 . وبمعدل نمو سنوي بلغ (44.6%) إن هذه الزيادات المتحققة في مقدار الناتج المحلي الاجمالي هي زيادات ترجع بالأساس لارتفاع أسعار النفط حيث وصلت أسعار النفط الخام ذروتها عام 2008 اذ بلغ المتوسط العام لسعر البرميل 75.4 دولار .

جدول (1): تطور العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام في العراق. (2003-2020) بالأسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليار دينار	معدل النمو	الانفاق العام	معدل النمو	معدل سعر البرميل /دولار
2003	26990 .2	-	4,902.0	-	28.8
2004	48678.0	80.3	31,521.2	84.4	31.1
2005	41115.7	-15.5	30,831.1	-2.2	43.3
2006	95588	132.4	37,494.5	17.7	50.9
2007	107828.5	12.8	39,308.3	4.6	56.5
2008	155982.3	44.6	67,277.2	41.5	75.4
2009	139330.2	-10.6	55,589.7	-21.0	48.0
2010	159253.6	14.2	70,134.2	20.7	60.4
2011	212254.9	33.2	78,757.7	10.9	88.6
2012	251907.7	18.6	105,139.6	25.0	90.0
2013	272346.4	8.1	119,127.6	11.7	86.3
2014	259830.8	-4.5	83,556.2	-42.0	77.3
2015	192403.8	-25.9	119,462.4	30.0	93.3
2016	205679.5	6.9	105,895.7	-12.8	32.0
2017	227711.0	10.7	100,671.1	-5.1	49.3
2018	254367	11.7	104,158.2	7.0	62.8
2019	266199.3	4.4	111,723.5	7.2	60.3

40.8	-31.9	76,082.4	-44.7	146974.8	2020

Source: Table prepared by the researcher based on:
- Central Bank of Iraq, annual economic report, different years
- Ministry of Finance - Economic Department - Final accounts tables.
-Data for the year 2020 based on the Ministry of Finance - Open Budget Department

وعند متابعة بيانات الجدول السابق يتبين إن الناتج المحلي الاجمالي انخفض في العام 2009 الى (139330.2) مليار دينار وحقق معدل نمو سنوي بلغ (10.6-%) نتيجة الانهيار الذي منيت به اسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية اذ انخفض المعدل السنوي للأسعار من 75 دولار عام 2008 الى 48 دولار عام 2009 . بعدها سجل الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو موجبة وحقق اعلى قيمة له في العام 2013 ليبلغ (272346.4) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.1%), عاكساً بذلك الارتفاع المتحقق في اسعار النفط في السوق الدولية اذا سجل المعدل السنوي لأسعار النفط 90 دولار للبرميل وهو اعلى قيمة له طيلة المدة المدروسة .وخلال عامي 2014 و 2015 انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (259830.8) مليار و (192403.8) مليار دينار على التوالي وسجل معدلات نمو سنوية سالبة بلغت على التوالي (4.5-%) و (25.9-%) بسبب انخفاض اسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2014, واستمرارها بالانخفاض طيلة العام 2015. بعدها استعادت الاسعار من مستوى الارتفاع وبلغت 62.8 دولار للبرميل خلال العام 2018, وان استمرار تعافي الاسعار في العام 2019 عند متوسط سنوي بلغ (60) دولار للبرميل انعكست على اجمالي قيم الناتج المحلي الاجمالي الذي ارتفع من (254367) مليار دينار عام 2018 الى (266199.3)مليار دينار عام 2019 . إلا ان اسعار النفط في العام 2020 عاودت الانخفاض التدريجي ليستقر المعدل العام لسعر النفط عند (40) دولار للبرميل بسبب تراجع الطلب على النفط نتيجة انتشار وباء كورونا وتفشيه في اغلب دول العالم , ليدخل الاقتصاد العراقي في ازمة اقتصادية , اذا ادى انخفاض اسعار النفط الى ارباك اوضاع المالية العامة في البلد والتي تعد محرك النشاط الاقتصادي حيث ترتب على تشديد اوضاع المالية العامة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الى (146974.8) مليار دولار عام 2020 وسجل معدل نمو سالب بلغ (44.7-%).

اما فيما يخص الانفاق العام فالملاحظ انه يرتبط بعلاقة وثيقة بأسعار النفط ومع عوده الصادرات الى السوق النفطية بشكل ملحوظ بعد العام 2003 وزيادة عائداتها من النقد الاجنبي انعكس ذلك على زيادة حجم الانفاق العام في محاولة لتعويض التهالك الذي اصاب البنية التحتية للاقتصاد العراقي والسير نحو تحقيق النمو الاقتصادي .

ومن خلال تتبع اجمالي مسار الانفاق العام في الجدول السابق نجد انه ازداد بالقيم المطلقة من (4,902.0) مليار دينار عام 2003 ليقفز الى حوالي ستة اضعاف هذا الرقم تقريباً في عام 2004 اذ سجل نحو (31,521.2) مليار دينار, وقد استمر الانفاق العام بالارتفاع حتى ناهز (119,462.4) مليار دينار في العام 2015 وقد حقق نسب نمو موجبة في لأغلب سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2005 و 2009 حيث سجل معدلات نمو سالبة (2.2- %) و (21.0-%) للسنتين المذكورتين على التوالي بسبب تراجع الصادرات النفطية لعام 2005 نتيجة الاحداث الامنية وانخفاض اسعار النفط لعام 2009.وقد تذبذب الانفاق العام بعدها لينخفض من (105,895.7) مليار دينار الى (100,671.1) للأعوام 2016 و 2017 على التوالي وحقق معدلات نمو سالبة بلغت على التوالي (12.8-%) و(5.1-%), نتيجة اتباع الحكومة سياسة الانضباط المالي القائمة على خفض الانفاق العام كسياسة احترازية هدفها التقليل من اثر صدمة اسعار النفط الخام التي حدثت في العام 2015. ثم عاود الارتفاع على اثر التعافي في اسعار النفط الخام ولكن بوتيرة اقل مما في السابق اذ بلغ (111,723.5) مليار دينار عام 2019 .إلا ان تعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة انخفاض اسعار النفط في العام 2020 انعكست على السياسة الانفاقية واصبح تمويل الانفاق العام يواجه تحديات وصعوبات كبيرة بسبب تشديد اوضاع المالية العامة , حيث انخفض الانفاق العام الى (76,082.4) مليار دينار عام 2020 وسجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (31.9-%).

4.2: تحليل مؤشرات الانفاق العام .

في الاقتصاد العراقي يمارس الانفاق العام ادواراً متعددة على النشاط الاقتصادي, اهمها كونه محرك للنمو والاستقرار الاقتصادي, واداة لتوزيع إيرادات المورد النفطي على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي, وشرائح المجتمع المختلفة, فضلا عن كونه الاداة الرابطة بين تقبات اسعار النفط واتجاه الدورة الاقتصادية. ان استقراء معطيات النمو والاستقرار في الاقتصاد العراقي يتطلب تكوين تصور واضح عن توجهات الدولة الأنفاقية, لذا فإنه من المناسب ان ننتقل بذلك التحليل الى هيكل الأنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري لما ينطوي عن هذا التحليل من اهمية وما يفرزه من مؤشرات تعبر عن توجهات السياسة الحكومية الأنفاقية واهدافها.

4.3 تطور العلاقة بين نمو الناتج المحلي الأجمالي والأنفاق الأستثماري..

ان نمط وحجم الانفاق الاستثماري في أي اقتصاد يعطي تصوراً واضحا عن الدور الذي تضطلع به الدولة في عملية تحريك عجلة النمو الاقتصادي ,حيث كلما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي كلما زاد معه حجم الانفاق الاستثماري الحكومي والعكس صحيح. ويعد الانفاق الاستثماري احد اهم الوسائل الاقتصادية التي يرتكز عليها الاقتصاد وتطوره , ومعالجة الاختلالات الاقتصادية

. ان قراءة البيانات الخاصة بحجم الانفاق الاستثماري وتطوره في الاقتصاد العراقي الواردة في الجدول (2) تصور لنا معطيات النمو والاستقرار الاقتصادي.

جدول(2) تطور الأنفاق الأستثماري واهميته الى الناتج المحلي الأجمالي والانفاق العام في العراق للمدة (2003-2020) بالأسعار الثابتة مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الانفاق العام (2)	الانفاق الاستثماري (3)	معدل النمو %	نسبة 3/2	نسبة 3/1
2003	33,716.1	4,902.0	287.9		5.8	0.8
2004	101,845.2	31,521.2	3,924.3	92.6	12.4	3.8
2005	103,551.4	30,831.1	3,765.0	-4.2	12.2	3.6
2006	109,389.9	37,494.5	2,576.9	-46.1	6.8	2.3
2007	111,455.8	39,308.3	6,588.5	60.8	16.7	5.9
2008	120,626.5	67,277.2	14,976.0	56.0	22.2	12.4
2009	124,702.0	55,589.7	9,648.7	-55.2	17.3	7.7
2010	132,687.0	70,134.2	15,553.3	37.9	22.1	11.7
2011	142,700.2	78,757.7	17,832.1	12.7	22.6	12.4
2012	162,587.5	105,139.6	29,351.0	39.2	27.9	18.5
2013	174,990.1	119,127.6	40,380.7	27.3	33.8	23.7
2014	175,335.4	83,556.2	24,930.8	-61.9	29.8	14.2
2015	182,051.3	119,462.4	41,214.0	39	34.4	22.6
2016	199,476.6	105,895.7	25,746.3	-60.0	24.3	12.9
2017	201,528.2	100,671.1	25,454.0	-1.1	25.2	12.6
2018	200,895.6	104,158.2	24,650.1	-0.9	23.2	12.5
2019	213,528.3	111,723.5	24,422.5	-0.92	21.8	11.4
2020	146,947.8	76,082.4	3,208.9	-86.8	4.21	2.1
المتوسط	146,608.2	74,535.1	17,472.8	20.3	20.1	10.6

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، اعداد مختلفة.
- وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية – جداول الحسابات الختامية .
- -بيانات العام 2020 بالاعتماد على وزارة المالية – دائرة الموازنة المفتوحة .

نلاحظ من معطيات الجدول اعلاه ان الانفاق الاستثماري شكل نسب منخفضة الى اجمالي الانفاق العام خلال مدة الدراسة تراوحت بين (5.8% الى 34.4%). وكمتوسط للمدة (203- 2020) بلغت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام (20.1%) كما انه لا يختلف الامر كثيراً اذ ما تم مقايسة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي, اذا نجده وعلى الرغم من ارتفاعه فلم يتجاوز ما نسبته (23.7%) في العام 2013, فيما سجل ما نسبته (10.6%) كمتوسط للمدة المذكورة. الامر الذي يؤشر اخفاق السياسة الانفاقية ومحدودية دورها في تحفيز النمو الاقتصادي. وهذا يعني ان الانفاق العام ينحرف لصالح الانفاق الاستهلاكي وضعف اهتمام الحكومة بالجانب الاستثماري بالرغم من اهميته في توسيع الطاقة الانتاجية, وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة الدخل القومي وهذا يعود لأسباب عديدة يقف في مقدمتها ارتباط مصدر التمويل بتقلبات المورد الخارجي واسعاره . فعند التمعن في القيم المطلقة للأنفاق الاستثماري نجده في ارتفاع طفيف منذ العام 2003 والبالغ (287.9) مليار دينار وارتفع الى (14,976.0) مليار دينار في العام 2008 على اثر الارتفاع الحاصل في اسعار النفط الخام , ثم عاود الانخفاض وبلغ (9,648.7) مليار دينار عام 2009 وحقق معدل نمو سالب بلغ (55.2-%) نتيجة الركود الاقتصادي والازمة المالية وما ترتب عليها من انخفاض اسعار النفط , ولكن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً وعاود الانفاق الاستثماري الى الارتفاع ووصل الى (40,380.7) مليار دينار عام 2013 وحقق معدل نمو موجب بلغ (27.3) . نتيجة للفائض الكبير الذي تحقق في الموازنات العامة للمدة (2010- 2012) . ورغم الجهود الحثيثة

التي تبنتها الحكومة لزيادة الانفاق الاستثماري في استراتيجية الموازنة للأعوام (2013 – 2017) .إلا ان صدمة اسعار النفط العالمية عام 2014 وازمة داعش غيرت من توجهات الحكومة لتتبع ازاءها سياسة انضباط مالي قائمة على خفض الانفاق العام والتي انعكست سلباً على الانفاق الاستثماري للأعوام (2015 – 2018) وهذا يعني ان الانفاق الاستثماري يخضع لأسعار النفط والمقدار المتحقق من الايرادات النفطية وان تخفيض الانفاق العام يميل الى التضحية بالإنفاق الاستثماري .وهو ما كشفت عنه ازمة انخفاض اسعار النفط عام 2020 بسبب وباء كورونا , اذا انخفض الانفاق الاستثماري من (24,422.5) مليار دينار عام 2019 الى (3,208.9) مليار دينار وسجل معدل نمو سالب بلغ (86.6-%).

4.4 تطور العلاقة بين نمو الناتج المحلي الأجمالي والأنفاق الاستهلاكي..

اكتسب الانفاق التشغيلي اهمية كبيرة في تكوين الانفاق العام اثناء المدة المدروسة وبنسب تراوحت بين (94.1 % كحد اعلى عام 2003 و(65.5%) كحد ادنى عام 2015) وكمتوسط للمدة (2003 – 2020) شكل الانفاق الجاري اهمية نسبية الى الانفاق العام بلغت (80,7 %) و(36.8%) من الناتج المحلي الاجمالي . وكما يوضح ذلك الجدول (3) .

جدول (3): تطور الأنفاق الجاري واهميتهُ الى الناتج المحلي الأجمالي في العراق للمدة (2003-2020) بالأسعار الثابتة مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الانفاق العام (2)	الانفاق الجاري (3)	معدل النمو %	نسبة 3/2	نسبة 3/1
2003	33,716.1	4,902.0	4,614.1		94.1	31.6
2004	101,845.2	31,521.2	27,597.2	83.2	87.5	27.0
2005	103,551.4	30,831.1	27,066.1	-1.9	87.7	26.1
2006	109,389.9	37,494.5	34,917.6	22.2	93.1	31.9
2007	111,455.8	39,308.3	32,719.8	-6.7	83.2	29.3
2008	120,626.5	67,277.2	52,301.2	37.4	77.7	43.3
2009	124,702.0	55,589.7	45,941.1	-13.8	82.5	41.9
2010	132,687.0	70,134.2	54,580.9	15.8	77.8	34.6
2011	142,700.2	78,757.7	60,925.6	10.4	77.3	38.2
2012	162,587.5	105,139.6	75,788.6	19.6	78.0	37.4
2013	174,990.1	119,127.6	78,746.8	3.7	66.1	43.3
2014	175,335.4	83,556.2	58,625.5	-34.3	70.1	44.9
2015	182,051.3	119,462.4	78,248.4	25.0	65.5	32.2
2016	199,476.6	105,895.7	80,149.4	2.3	75.6	40.1
2017	201,528.2	100,671.1	75,217.1	-6.5	74.7	37.3
2018	200,895.6	104,158.2	79,508.0	9.4	76.7	41.3
2019	213,528.3	111,723.5	87,300.9	9.8	78.1	40.8
2020	146,947.8	76,082.4	72,873.5	-16.5	95.7	49.5
المتوسط	149,482.5	74,535.1	57,062.3	13.1	80,7	36.8

Source: Prepared by the researcher based on: -.
- Central Bank of Iraq, Annual Economic Report, General Directorate of Statistics and Research, various issues.
- Ministry of Finance - Economic Department - Final accounts tables.
- Data for the year 2020 based on the Ministry of Finance - Open Budget Department
.

من خلل ملاحظة الجدول اعلاه يتبين ان الانفاق الجاري سجل نمواً متذبذباً طيلة المدة المذكورة , اذ تم رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وحصول زيادات كبيرة في الإيرادات النفطية بسبب التحسن المستمر الذي شهدته اسعار النفط مما نتج عنه ارتفاع النفقات العامة , وتوسع الجهاز الاداري للدولة مما انعكس ذلك على الانفاق الجاري الذي ارتفع من (4,614.1) مليار دينار عام 2003 الى (78,746.8) مليار دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (3.7%) . اما في عام 2014 فقد تراجع الانفاق الجاري الى (58,625.5) مليار دينار وحقق معدل نمو سنوي سالب بلغ (34.3-%) نتيجة لما تعرض له الاقتصاد من صدمة اسعار النفط واحتلال عصابات داعش للأراضي العراقية . ثم عاود الانفاق الجاري الارتفاع وبلغ عام 2019 (87,300.9) مليار دينار إلا ان هذه الانماط من النمو في الانفاق الجاري لم تستمر كثيرا , اذ تعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة اقتصادية نتيجة الهبوط الحاد في الايرادات النفطية مصدر التمويل الاساس للإنفاق الجاري , اذ بلغ (72,873.5) مليار دينار عام 2020 وسجل معدل نمو سالب بلغ

(16-%) . مما سبق يتضح وجود اختلال في هيكل الانفاق العام نتيجة للاعتماد شبه الكامل على النفط في تحصيل الايراد ومن ثم تغطية الانفاق العام . وإن ما يمكن ملاحظته على الانفاق العام في العراق من خلال الجدولين (2 و 3) هو أن الانفاق الجاري يحتل النسبة الاكبر من ذلك الانفاق طول مدة الدراسة في حين إن الانفاق الاستثماري لم يشكل اهمية موازية للإنفاق الجاري وبالرغم من تحسنه خلال السنوات الاخيرة لكن نسبة هذا الجانب من الانفاق إلى اجمالي الانفاق العام اثناء مدة الدراسة لم تتجاوز في احسن حالاتها ما مقداره (34.4%) وذلك في العام 2013 ولذلك بقيت الفجوة كبيرة بينه وبين الانفاق الجاري و كما يبين ذلك الشكل (1).

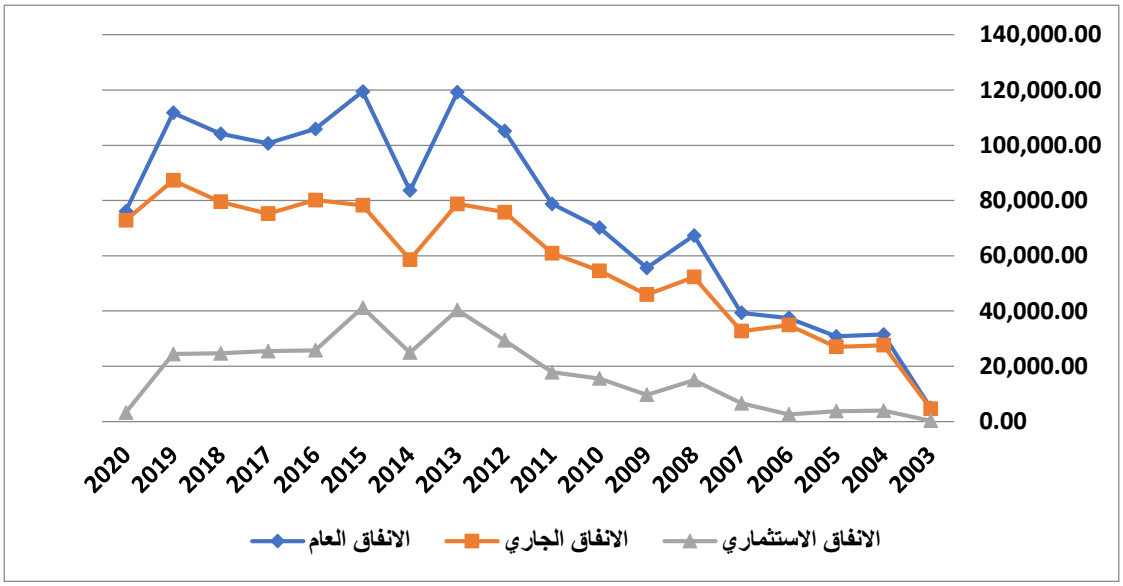

الشكل (1) تطورات الانفاق العام الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003- 2020

Source: Figure prepared by the researcher based on data from Tables (2) and (3)

.

5.المبحث الثالث : مقاربات الاصلاح والسياسات المطلوبة.

ان التعويل على تعافي اسعار النفط في الاسواق العالمية لتوفير التمويل اللازم للموازنة والاقتصاد يشكل ركيزة هشة تهدد مجمل الانشطة الاقتصادية في العراق خصوصا مع ارهاصات الاقتصاد العالمي. ومن شان استمرار الهبوط السعري لأسعار النفط ان يضاعف الاعباء على كاهل الاقتصاد الوطني بالتزامن مع اعباء داخلية متعددة اهمها الاضطراب الامني والسياسي. إلا ان اعتماد سياسات حصيفة قد تحول التحديات الى فرص لإعادة هيكلة الاقتصاد والانسلاخ عن النموذج الريعي في النمو لصالح تنويع القاعدة الانتاجية, وتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي المستدام . وهنا الابد من التذكير قبل الاشارة الى السياسات المطلوبة بان نجاح هذه السياسات يعتمد على إرادة وجدية الاحزاب الحاكمة في الشروع بعملية اصلاح الاقتصاد العراقي.

5.1: اصلاح دور السياسة المالية.

يفتقر الاقتصاد العراقي الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي اذا تم اختزال خطوات وزارة المالية في اعداد ورسم السياسة المالية على تقيد الايرادات العامة في سجلات محاسبية, واعادة تخصيص النفقات حسب احتياجات الوزارات, والهيئات غير المرتبطة بوزارة ويتم تقدير الأنفاق في هذه الوزارات على اساس حصة كل وزارة في الموازنة في السنة السابقة مع الاخذ بالحسبان التغيرات التي حصلت في الايرادات العامة, والتي ترتبط بحصيلة الصادرات النفطية واسعار النفط, وبعد ان تحصل وزارة المالية على هذه الايرادات تحول الى البنك المركزي لتنقيدها بصورة تكاد ان تكون الية. وحسب هذه الالية تغيب البرامج والخطط الاقتصادية في الموازنة العامة, واتكال معظم فقراتها على اتجاه اسعار النفط الخام في السوق الدولية على حساب غياب الاستراتيجية المالية المطلوبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي المستدام (Dagher, 2018:2). هذه الحقائق تلزم اعادة النظر بأعداد الموازنة لصالح تفعيل السياسات والبرامج الاقتصادية وهذا يتم من خلال الاتي .

1. من الضروري ان تتضمن الموازنة العامة برامج اقتصادية تحاكي واقع الاقتصاد العراقي وطبيعة الازمات التي اخذت تعصف به بسبب احادية المورد, تؤسس هذه البرامج لنمط جديد في ادارة الموارد النفطية تستهدف تحفيز النمو في قطاعات الزراعة, والصناعة والسياحة, والنهوض بالقطاع الخاص, وفك ارتباط النمو في هذه القطاعات بما يوفره القطاع النفطي من إيرادات.
2. اصلاح بنية المالية العامة وبالخصوص ضبط الانفاق الحكومي, واصلاح النظام الضريبي بتبني جملة من القوانين التي تسهم في زيادة وتوسيع الاوعية الضريبية, وتحديد اسعار جديدة للضرائب تنسجم والمقدرة التكليفية للمواطن مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم اثقال كاهل المواطن في الطبقات الفقيرة والمتوسطة, والعمل على اعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص اذا يكشف الواقع ان دعم وتمويل هذه الصناعات لم يحسن من ادائها الاقتصادي فما زالت الموازنة تعيل الكثير من مؤسسات القطاع العام وهي غارقة بالديون والخسائر فضلا عن ذلك لابد من تفعيل القطاعات غير النفطية لتنويع مصادر الايرادات العامة (Saleh 2020 :9 ,).
3. لابد من اعادة النظر بهيكل الاقتصاد العراقي القائم على النفط وابعاد قطاعات الاقتصاد المحلي من الاتكال على التدفقات التي يوفرها القطاع الخارجي, ووضع الية لتحفيز ودعم النمو الذاتي للقطاع الخاص بعيدا عن مؤسسات الدولة, كما يتطلب الامر تفعيل الايرادات غير النفطية والحد من الهدر والاسراف الذي يلازم الانفاق العام عبر اعتماد مبدا العائد الكلفة في الأنفاق لضمان الترشيد والضبط المالي, كما يجب ان تتضمن الموازنة العامة خطط وسياسات للتنمية والاصلاح الاقتصادي وزيادة الرقابة والشفافية على الاداء المالي للحكومة (International Monetary Fund ,2017 :15).

5.2: تفعيل ادوات السياسة النقدية .

من اجل اعادة الفاعلية لأدوات السياسة النقدية ومنحها مزيداً من الاستقلال الحقيقي وتوجيه بوصلتها نحو تحقيق الاهداف المرغوبة لابد من الاخذ بالاتي (Ismail :2017:17 ,).

1. ضرورة تحقيق الاستقرار المالي والنقدي الامثل عن طريق تقليص العجز غير النفطي وتعظيم الايرادات المحلية وضبط النفقات المحلية , ووضع سقف محدد للنفقات التشغيلية.
2. التكيف مع اسعار النفط المنخفضة عبر اعداد الموازنة العامة للدولة على اساس سعر محدد ومتحفظ للنفط المصدر , نظراً لتراجع التوقعات حول تعافي قريب للأسعار.
3. تحديد سقف محدد وضيق لمقدار عجز الموازنة العامة سنوياً وممارسة رقابة فعالة على تنفيذها وادارة فعالة للاحتياطي النقدي للخزينة .
4. ادارة الدين العام وضبطه بما يحقق استدامة الوضع المالي مع الاخذ بالحسبان عدم توفر موارد اضافية ومصادر للدين العام خلال السنوات المقبلة.
5. احتساب الاثار المحتملة على الاحتياطيات الاجنبية عند اعداد الموازنة العامة لتبقى بمستوى الكفاية وعدم تعريضها لمخاطر الانخفاض الحاد .
6. استمرار البنك المركزي بمبادراته بدعم القطاعات الحقيقية عبر الاقراض الزراعي والصناعي والاسكاني لتحفيز القطاعات غير النفطية وامتصاص جزء من زخم الركود الاقتصادي في البلد
7. الحد من تراكم ديون القطاع الخاص المحلي والاجنبي المنفذ للمشاريع الحكومية لما يولده ذلك من مناخ غير مستقر وغير امن للعمل والاستثمار في العراق .
8. اهمية اشراك البنك المركزي في اعداد الموازنات السنوية من اجل رفع الضغط عن احتياطي البنك ومواجهة التحديات المالية والنقدية .
9. لأجل الحفاظ على الاستقرار النقدي ينبغي تقنين حجم الاستيرادات والسيطرة على المنافذ الحدودية وتشجيع الاستثمار الاجنبي وتحفيزه, وتوفير الظروف المناسبة لنموه, فظلاً عن بسط الاستقرار سياسياً وامنياً واجتماعياً وقانونياً للحيلولة دون هجرة الاموال للخارج .

5.3حوكمة مؤسسات الدولة.

ان هيمنة الاحزاب السياسية على عملية صنع القرار الاقتصادي في البلد بما يتوافق مع برامجها السياسية ومصالحها الانتخابية وعلى حساب تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي لابد من ان تتوفر مظلة رقابية دولية على اداء الحكومة ومؤسساتها لتجنب العراق الانزلاق نحو الهاوية وتصحيح الانحراف الذي تسلل لكافة مؤسسات الدولة بسبب المحسوبية والفساد وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من الحزم والمساعدات المالية والفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي وبذلك يمكن ان تساعد حزم الاصلاح هذه في تصميم اطار اقتصادي جديد يتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي اذا يمكن ان يوفر برنامج اصلاح المالية العامة املا في تصحيح خطط وبرامج

الموازنة العامة بما يخدم التوازن الاقتصادي في البلد عبر تحفيز قطاعات الاقتصاد المختلفة ودعم الفئات محدودة الدخل وتفعيل منافذ تحصيل الايرادات المالية البديلة للنفط لتساهم في رفد الموازنة وهذا يتم عبر الاصلاح الضريبي واصلاح السوق المالية من اجل امتصاص الفوائض المالية لدى الجمهور وتحويلها لقنوات استثمارية بدلا من تبديدها في انماط استهلاكية, وفي هذا السياق يهدف برنامج الاصلاح الاقتصادي العراقي الذي يدعمه استعداد الاتفاق الائتماني برعاية صندوق النقد الدولي الى معالجة احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة والوصول بالإنفاق الى مستوى يتناسب مع انخفاض اسعار النفط وضمان استمرارية الدين العام في حدود يمكن تحملها. ويرى خبراء صندوق النقد الدولي انه يتعين على الحكومات العراقية وعلى مستوى الموازنة العامة ان تجري او تقوم بعملية التصحيح المالي عبر خفض الانفاق الرأسمالي غير الكفوء مع حماية الانفاق الاجتماعي وينبغي ان تتم بالتدريج عملية التصحيح المالي عن طريق زيادة الايرادات غير النفطية وتخفيض الانفاق الجاري واصلاح قطاع الكهرباء ودعم المؤسسات المملوكة للدولة لإفساح المجال امام انفاق استثماري اكبر واكثر فاعلية بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي.

اما بالنسبة لإجراءات دعم استقرار القطاع المالي فيتم ذلك عبر تعزيز الاطار القانوني للبنك المركزي واعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة والغاء قيود الصرف مع استقرار اسعار الصرف دون احداث تغير كونها تمثل ركيزة اساسية لاستقرار الاقتصاد ومقاومة الضغوط التضخمية (International Monetary Fund , 2016: 1-2).

5.4 اصلاح الادارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية .

تعد شفافية الموازنة العامة ركيزة اساسية في حوكمة الادارة المالية ورفع كفاءة الاداء العام ومحاربة الفساد المالي والاداري الذي تسلل لمعظم فقرات الموازنة العامة في العراق . إذ يعاني العراق من ضعف ملحوظ في مستويات الشفافية والافصاح بحسب منظمات دولية متخصصة وحقق نسب متدنية جداً في هذا المجال اذا ما تزل المؤسسات الحكومية لا تعلن عن الكيفية التي يدار بها التمويل والمشتريات العامة وهذا يمثل احد اهم التحديات التي تمنع من تتبع الانفاق عبر المراحل المختلفة لدورة الموازنة العامة وكثيرا ما تفتقر الوزارات المختصة والمؤسسات التابعة الى بيانات موثوقة بشأن توافر الاموال وعدم القدرة على ربطها بالنفقات, ان تعزيز الادارة المالية العامة هو امر حاسم في بناء شرعية الدولة , فضلا عن ضمان المساءلة والكفاءة في ادارة الموارد العامة (Iraqi Ministry of Planning,2019:28)

5.5 زيادة كفاءة القطاع النفطي.

يكتسب القطاع النفطي اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي , اذا تعد الايرادات المستحصلة من هذا القطاع المصدر الرئيس لعائدات البلد من العملة الاجنبية وتمارس مدفوعاته تأثيرا بالغ الاهمية على مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي فضلا عن دوره في تمويل الموازنة العامة وتؤشر البيانات والدراسات المتاحة ان القطاع النفطي سيواصل الصدارة في الاقتصاد العراقي كمصدر للتنمية والتمويل لكافة القطاعات الانتاجية والخدمية. إلا ان انتاج العراق من النفط الخام لا يظهر اتساع احتياطه النفطي ففي عام 2016 بلغ معدل احتياطي العراق الى الانتاج السنوي 93.6عاما,وهذا ضعف المتوسط العالمي البالغ 50.6عاما.هذه الامكانيات تتيح للعراق ان ينتج اكثر من ثمانية ملاين برميل من النفط الخام وفي مجال احتياطيات الغاز الطبيعي يقدر الاحتياطي بحوالي 112تريليون قدم مكعب قياسي , لكنه بالمرتبة 65 عالميا من حيث الانتاج , اذ مازالت مناطق كثيرة غير مكتشفة , لذا يتعين استكشاف العديد من حقول الغاز في اعماق اكبر, وبلغ انتاج الغاز الطبيعي حوالي 2.8 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم عام 2016 وهو معدل منخفض قياسا بحجم الاحتياطي, وقد ادى نقص الغاز الطبيعي المنتج محليا الى الاعتماد على الخارج لتشغيل المحطات الكهربائية الغازية , لذا فان استبدال الغاز بالنفط سيسمح للعراق بتقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات النفطية وتوفير مبلغ اجمالي يقدر بحوالي 5.1 مليار دولار سنويا, لذا لا يمكن اغفال اهمية الدور الكبير الذي يلعبه القطاع النفطي في توفير التمويل وتحريك قاطرة التنمية وتحفيز القطاعات الاخرى بما يوفره من موارد ومدخلات وطاقة وعليه يبرز في هذا الاطار القيام بمضاعفة الانتاج النفطي وزيادة الصادرات, وخدمات النقل والتوزيع , مضاعفة طاقات التصفية والتكرير من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية وتوفير التمويل لاتجاهات اخرى تساعد على تحفيز النمو في قطاعات اخرى (Iraqi Ministry of Planning,2019:34).

5.6 تهيئة بيئة مناسبة لقطاع خاص قوي وتنموي.

لا يمكن تنويع الاقتصاد العراقي في ظل هيمنة القطاع العام على القطاع النفطي, ان التوسع في القطاعات الاخرى غير النفطية في النشاط الاقتصادي انما يقوم على توسيع نشاط القطاع الخاص, وهذا يتطلب معالجة القيود الكثيرة التي تعيق تطوير القطاع الخاص بما في ذلك حوكمة الشركات والهيئات المملوكة للدولة وتوفير اطار جديد للسياسات والتنظيم لأستثمارات القطاع الخاص وسياسة تحديد الاسعار, وستمكن اصلاحات القطاع المالي والبنية التحتية المالية ايضا من دعم الانشطة الاقتصادية الخاصة وهذا يتطلب القيام بالاتي .

5.7 دعم القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص.

ان قرارات الاستثمار يجب ان تبنى بحسابات وامزجة اقتصادية ومالية مدروسة كونها جزء لا يتجزأ من حركة المتغيرات الاقتصادية, وهذه الالية مفقودة لدى متخذي ومنفذي المشاريع الاستثمارية التي قامت بها مؤسسات الدولة العراقية (National Investment

Authority,2021:16). ويمكن متابعة ذلك من خلال التمعن بالموارد المالية التي وجهتها الدولة من خلال الموازنات المالية منذ عام 2003 ولغاية الان نحو القنوات الاستثمارية على مستوى القطاعات الاقتصادية والتي لم يتحقق منها شيء ينعكس على واقع الاقتصاد العراقي, اذ انها لم تتم بطرق ووسائل علمية مدروسة حيث ان الالية المعتمدة في قرارات الاستثمار لأغلب المشاريع الاستثمارية كانت تعتمد فقط على تهيئة استمارة معينة تظم معايير او مؤشرات شكلية في تحديد نسب الانجاز او التنفيذ وهو ما اكدته وزارت التخطيط في احدى الراسات من ان 30 وزارة في ضوء اعتماد هذه الالية لم تنفذ مشاريعها الاستثمارية , في حين ان الية تنفيذ المشاريع الاستثمارية على مستوى القطاع الخاص تختلف عن القطاع العام , لأن القطاع الخاص يأخذ بنظر الاعتبار مبدا الكفاءة الاقتصادية والحسابات الاقتصادية الفنية الدقيقة المبنية اساسا على تحقيق العوائد المالية الكبيرة والسريعة. وفي الحقيقة فان هناك انشطة استثمارية كثيرة في الاقتصاد العراقي على مستوى القطاع الخاص في مجال الصناعة والزراعة وهي انشطة مجدية تساهم في حل الازمة المالية الحالية, ويمكن ان تكون اداة فاعلة في طريق الاصلاح الاقتصادي فيما اذا حصلت على الدعم والمساندة من قبل الدولة متمثلة بسن القوانين والتشريعات الضرورية لحماية المستثمر الخاص (Ajlan :2017 :17).

ان تنمية القطاع الخاص ينبغي منحها الاولوية فهناك عدد من المجالات الرئيسية التي يمكن ان تخلق قطاع خاص قوي وتنموي تتمثل بالاتي (hassan :2019 :244).

- اشراك القطاع الخاص في جهود اعادة البناء والاعمار وتكوين شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص في جميع المجالات ولاسيما تقديم السلع العامة.
- دعم القطاعات ذات الاولوية في النمو والتي تشمل البناء, والاشغال العامة, والزراعة والاعمال التجارية والسياحة .
- وضع مجموعة مستهدفة من الاصلاحات لتنمية القطاع الخاص تشمل تعزيز المشتريات الحكومية, وحماية المستثمرين والحد من انتشار الفساد من خلال زيادة مستوى الشفافية في بيئة الاعمال, وتشديد عمليات الرقابة وحوكمة الشركات واصلاح الشركات المملوكة للدولة والتي من شأنها تعزيز مشاركة القطاع الخاص .
- تحسين التكامل التجاري من خلال الاتفاقيات التجارية وتطوير سياسة تجارية اكثر شمولا للعراق وذات اهداف استراتيجية واضحة بما في ذلك ابرام اتفاقيات الاستثمار الثنائية, واتفاقيات التجارة التفضيلية واتفاقيات الاستثمار الدولية فضلا عن تحسين بيئة الاعمال والاستثمار وتوفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الاجنبي.

5.8 وضع برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتم عن طريق الانشطة التالية.

أ. تكوين صندوق لتوفير راس مال اولي من اجل ايجاد مصادر تمويل ميسرة وضمانات قروض للقطاع الخاص تعمل على توسعة انشطته وزيادة القدرة التنافسية, وتدعيم عمليات الابتكار والعمل على اقامة مؤسسات جديدة .

ب. اعداد برنامج خاص لإتاحة الفرص للقطاع الخاص بما فيها الشركات الكبرى, والمتوسطة والصغيرة للعمل مع الشركات العامة الحكومية, وتطوير المراكز الصناعية, والتكنلوجية ومراكز الاعمال التجارية, وحاضنات الاعمال انشاء وحدة متخصصة الهدف منها تعزيز الوعي, بالمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص وزيادة فرصة العمل للنساء في هذا القطاع , فضلا عن القيام بحملة توعوية شاملة وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التوجيه وتخطيط الاعمال والتدريبات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت. يجب ان تقوم السلطات التشريعية والتنفيذية بفتح حوار مع القطاع الخاص عند الشروع بقوانين او تشريعات تخص القطاع الخاص عبر لقاءات او ندوات لمراجعة وتبسيط الاطر القانونية والتنظيمية التي تتعلق بنشاط القطاع الخاص واصدار قوانين جديدة تنصب في مصلحة هذا القطاع وتوفير الحوافز للاستثمارات الجديدة والابتكارات وتسجيل الاعمال ولابد من ان تقوم السلطتين التشريعية والتنفيذية بالعمل على اقتراح وتطوير خطط استراتيجية وسياسات حديثة تتوجه نحو المجالات ذات الاسبقية التي تدعم القطاع الخاص (Abdul Hussein & Musaab Abdul, 2017:154).

ث. توفير التمويل الكافي للقطاع الخاص عبر اصدار قوانين جديد وازالة العوائق الروتينية وتحسين فرص هذا القطاع في الحصول على التمويل اللازم الذي يتناسب والفرص الاستثمارية في البلد والعمل على استحداث اليات تمويل جديدة تكون متاحة لكل مؤسسات القطاع الخاص لاسيما المتوسطة والصغيرة.

ج. تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تساهم في تمكين قوة العمل العراقية من رفع مهاراتهم بحيث تكون هذه البرامج متناغمة مع متطلبات سوق العمل لأجل رفد القطاع الخاص بما يحتاجه من مهارات تتلاءم ومتطلبات عمله.

ح. العمل على تذليل العقبات التي تقف بوجه منح اجازات الاستثمار وتخصيص الاراضي اللازمة لأقامه المشاريع الاستثمارية ومنح الاعفاءات الضريبية, وحماية كمركية للسلع المماثلة لأجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ الى السوق المحلية ومنافسة المستورد الأجنبي (Hassan , 2019 :245,).

خ. بسبب انحسار الايرادات النفطية وما ترتب عليه من ضعف المركز المالي للدولة اصبحت في وضع صعب ان تدعم او تعيل مؤسسات القطاع العام التي هي بالغلب مؤسسات تعاني من تراجع ادائها الاقتصادي, ومثقلة بالديون والخسائر, وهذا يتطلب

الترتيب لمحركات جديدة لتنمية هذه القطاعات او الصناعات, ويعد البدء بالقطاع الصناعي الحكومي خطوة باتجاه مشروع الشراكة بين القطاع العام والخاص حيث تعاني المنشئات الحكومية من انعدام الجدوى الاقتصادية والتوقف والاهمال وضعف الانتاجية وعليه لابد من توفر الاطر والصيغ المناسبة لإدخال القطاع الخاص كشريك في ادارة واستغلال هذه المشاريع مع وضع هذه العملية تحت رقابة صارمة وشفافية كبيرة توخيا من تسلل مافيات الفساد الحكومي لهذه المشاريع واجهاضها (, Ajlan 2017:19).

6. الاستنتاجات والتوصيات .

6.1 . الاستنتاجات.

1. من خلال استقراء مؤشرات الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي, واسعار النفط , يتبين نموذج النمو الفريد في الاقتصاد العراقي, اذ تكون النفقات الحكومية الممولة من الايرادات النفطية محركاً لمعظم مؤشرات النمو الاقتصادي, الامر الذي ولد تلازماً محكماً بين حركة القطاع النفطي ومؤشرات الانفاق العام. فعندما ترتفع الايرادات النفطية يقود ذلك الى ارتفاع الاستهلاك والاستثمار, ولكن الانخفاض في موارد التمويل يكون في العادة على حساب الاستثمار ., وهذا النموذج الريعي غير قادر على ادامة النمو والاستقرار الاقتصادي والتجربة العراقية كافية لتوضيح الدور السلبي لتقلبات المورد النفطي.

2. اتسمت سياسة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي وبخاصة سياسة الانفاق الاستهلاكية بقدرتها العالية على اعادة توزيع الريع النفطي الى قطاعات الاقتصاد وشرائح المجتمع المختلفة. وعن طريق هذا الدور اصبحت الدولة راعياً للاقتصاد وموجها له, لكنها لم تنجح في تحويل الاقتصاد من التركز الريعي الاستخراج والتوزيع الى اقتصاد يعتمد العمل والانتاج وتحويل الانشطة والصادرات وتحويل المورد الناضب الى اصول يتولد عنها نمو اقتصادي مستدام .

3. هناك ضعف واضح في ادارة السياسة الانفاقية ومحدودية دورها في تحفيز النمو الاقتصادي, فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي إلا انه لم يتجاوز (10%) كمتوسط للمدة (2003 – 2020).

4- ما تزال الموازنة العامة ترسخ الاعتماد على النفط وتبعية الاقتصاد للريع الناشئ عنه وهذا يعني استمرار الهيمنة المالية للإيرادات النفطية على الايرادات العامة نظرا لعدم قدرة الانفاق الاستثماري على تحفيز قطاعات الاقتصاد غير النفطية بدلالة انخفاض نسب هذا الانفاق الى الناتج المحلي وتذبذبه .

5- عند تتبع تطور الانفاق العام بالأرقام المطلقة طيلة المدة (2003- 2020) تجد العلاقة الطردية لمعدل النمو السنوي للأنفاق العام مع الارتفاع او الانخفاض الحاصل في اسعار النفط الخام . غير ان الملاحظ في تلك العلاقة ان الحالة التي يكون فيها خفض للأنفاق العام تطال اوجه الانفاق الاستثماري اكثر من الانفاق الجاري , بينما يحافظ الانفاق الجاري على نفس معدلاته السابقة او يتعرض للتخفيض نسبيا .

6.2. التوصيات

1. ابعاد الاقتصاد العراقي عن التقلبات الحاصلة في موارده النفطية, وذلك من خلال تشريع القوانين الضرورية لخصم نسبة معينة من الايرادات النفطية ووضعها في صندوق سيادي للعراق تستثمر مبالغه في المصارف والمؤسسات المالية الاجنبية للاستفادة من الفوائد المتحصلة عنها, على ان تحدد مهام الصندوق بمعالجة الازمات المالية التي اخذت تعصف بالاقتصاد العراقي .

2. يجب ان تتركز جهود السياسة المالية على انتهاج اليات واجراءات كفيلة وكفوءة في خلق التنوع المطلوب في مصادر الدخل وتقليل الاعتماد بشكل رئيسي على النفط في تحصيل الايرادات العامة.

3. نظرا لما تشهده اسواق الطاقة من تغيرات جوهرية يلزم صناع القرار في البلد وراسمي السياسات الاقتصادية التعامل بحذر مع تقلبات اسعار النفط بدلا من التعويل على عودة الاسعار الى سابق عهدها عندما تجاوزت عتبة 100 دولار للبرميل, وهذا يتطلب القيام بدراسة الاسواق النفطية والافاق المستقبلية للأسعار والتنبؤ بها.

4. اعتماد سياسات انفاق حكومية معززة لاستدامة المالية العامة عن طريق رفع معدل انتاجية النفقة العامة , فضلا عن تحفيز الاستثمار الخاص وتحسين كفاءته , اذ ان السياسة المالية ومن خلال ادواتها الايرادات العامة والنفقات العامة تمارس تأثيرا مباشرا

على الاستثمار الخاص , فاذا ما تم توجيه الاستثمار العام للإنفاق على مشروعات البنى الارتكازية المادية والبشرية فانه يمارس تأثيرا مباشرا على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو .
5. اصلاح الموازنة الحكومية باتجاه اعادة هيكلة الانفاق الحكومي , لاسيما في جانبي النفقات التشغيلية والاستهلاكية والتي يمكن ضغطها وترشيدها في ظل اطار برنامج واتفاق وطني للشروع بعملية الاصلاح المالي والاقتصادي يستهدف توفير المزيد من الموارد المالية للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية .

Sources

1..Alshahrani, Saad, A, Alsadiq Ali , J, Economic , Growth And Government Spending in Saudi Arebia: an Empirical Investigation, IMF Working paper , 2014.
2. Hasnul AL Gifari , The Eeffects of Government expenditure on economic Growth the case of Malaysia , MPRA paper No :71254, 2016
20. Anshasy, Amany, A. Oil prices and economic Growth in Oil Exproting countries, Journal of policy modeling. .34(5) 2012>
3. Ahmad, Hassan &Masan, Saleh Dynamic relationships between oil revenue Government spending and economic Growth in Oman international journal of business and economic development Vol . 3Numper 2 july 2015.

4. Abdul Hussein Salem and Musaab Abdul Aali, The Iraqi economy in the shadow of rentier dominance and the requirements of economic diversification for the period (2003-2015), Gulf Economics Journal, University of Basra, Volume 33, Issue 34, 2017,
5. Ajlan Hussein Hassan, Diversifying the capabilities of the Iraqi economy in light of rentier dominance, current reality and future calculations, Al-Mansour Magazine, Al-Mansour National College, Volume, Issue 27, 2017
6. Al-Husseini, Israa Adel, The structure of public spending and economic growth between economic theory and applied studies, a series of research papers, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2012.
7. Ali, Ahmed Abrihi, Finance, the exchange market, and development in an oil economy, Dar Al-Ayyam, Amman, 2016.
8. Ali, Ahmed Abrihi, International Financial Economics and Monetary Policy, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2012.
9. Al-Khater, Khalid bin Rashid, Challenges of the collapse of oil prices and economic diversification in the Gulf Cooperation Council countries, Arab Center for Studies and Policy Research, Doha, 2015
10. Al-Taie, Walid Khalaf Jabara, Public Expenditures in Rentier Economies, Trends and Implications, Master's Thesis, Al-Mustansiriya University, 2011.

11. Dagher Mahmoud Muhammad, Shaker Hammoud Salal, The impact of fiscal policy rules on the effectiveness of monetary policy in Iraq for the period (1990-2015), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 9, Issue 18, 2018.
12. International Monetary Fund, first review report on the implementation of the credit standby agreement in Iraq, Country Report No. (17/251), August 2017
13. International Monetary Fund, First Review Report on the Implementation of the Credit Standby Agreement in Iraq, Country Report No. (16/379), December 2016.
14. Iraqi Ministry of Planning, The Future We Aspire to, Iraq's Vision for Sustainable Development 2030, 2019
15. Ismail, Ali Mohsen, Monetary Policy: Challenges and Ways to Confront Them, Central Bank of Iraq, July, 2017,
16. Muhammad, Sami Obaid and Adnan Hadi, the political and economic landscape of oil price fluctuations for the period (1945-2015), research presented for the proceedings of the eighth scientific conference (the energy sector in Iraq: seeing the present to anticipate the future), held for the period 4/15-16/2015, College of Administration and Economics, University of Basra, 2015.
17. Nashat Majeed Hassan, The contribution of the private sector to Iraqi economic activity and ways to improve its current reality, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, Tikrit University, Volume 15, Issue, 46, 2019
18. National Investment Authority, Al Mada daily newspaper, 8/2/2010. World Wide Web.
19. Saleh Mazhar Muhammad, Financial Strengthening for Iraq: A Vision for the Years (2018-2022), Iraqi Economists Network
20. Sobeih, Majed Hosni, Analysis of the Impact of Government Spending on GDP in the Palestinian Economy, Arab Economic Research Journal, Center for Arab Unity Studies, Issue No. 71, 2015.